مصنفات النوازل الفقهية وكتابة تاريخ المغرب الوسيط

د. عبيد بوداود،
أستاذ مساعد مكلف بالدروس، قسم التاريخ،
معهد العلوم الاجتماعية والانسانية،
المركز الجامعي معسكر.

تعتبر مصنفات النوازل أو الفتاوى اليوم، من أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحثون في كتابة التاريخ الإسلامي الوسيط، لاسيما منه التاريخ الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. ولقد كانت هذه المصنفات إلى عهد غير بعيد تعد كتبا فقهية صرفة قلما يلتفت إليها المؤرخون ، إلا أن الحاجة إلى مصادر بديلة غير المصادر المتعارف عليها من مؤلفات تاريخية وجغرافية وأدبية في كتابة التاريخ هو الذي أملى هذا الاختيار.

إن الرعيل الأول من مؤرخي التاريخ الإسلامي الوسيط من العرب والمسلمين، اهتموا بالتاريخ السياسي والعسكري في المقام الأول، وعادة ما كانوا في موقع الدفاع عن النفس، أو رد الفعل على ما خلفته مدرسة الإستشراق من رؤى وطروح تتعلق بتاريخ وحضارة العالم الإسلامي. ولما تم تغطية أغلب القضايا السياسية والعسكرية، أصبح من الضرورة التطلع إلى دراسة التاريخ الاقتصادي الاجتماعي ـ خصوصا وأن هذا الأمر كان اتجاها عاما ـ ومن هنا برزت الحاجة الماسة إلى ضرورة التنقيب عن مصادر جديدة لتغطية هذا الحقل من الدراسات، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بكتب النوازل من قبل المؤرخين، وتزايد الاهتمام بها تحقيقا واستغلالا.

تحمل النوازل تعاريف عديدة، وهي في الجملة القضايا والحوادث التي تطرح على الفقهاء طلبا للفتوى، وذلك طبقا للفقه الإسلامي.[1] والعلم الذي يعنى بها يدعى فقه النوازل، وله مصطلحات أخرى مثل فقه الواقع، وفقه المقاصد، وفقه الأولويات، وفقه الموازنات.

وتكمن أهمية كتب النوازل في ما تتضمنه من معلومات دقيقة عن الحياة اليومية للمجتمعات الإسلامية، فهي تنقل صورا عن العلاقات الأسرية من زواج وطلاق وميراث، ومختلف العلاقات الاجتماعية، والحياة داخل الأسواق، وعلاقات العمل، وأعمال التكافل الاجتماعي من بر وصدقات ووقف، والنسيج العمراني، و النشاط الزراعي والحرفي والتجاري، والنشاط المذهبي، وأصحاب البدع والأهواء، والمعارك العسكرية وساحات القتال، والأوبئة والأمراض، ومواسم الجفاف، والفيضانات، وغير ذلك من مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

ولعل من أقدم مصنفات النوازل التي حظيت باهتمام عدد من الدارسين والباحثين في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط لا سيما الأندلسي منه، كتاب الإعلام بنوازل الأحكام ونبذ من سير القضاة والحكام، المشهور بالنوازل الكبرى أو نوازل ابن سهل، وهو للفقيه الأندلسي عيسى بن سهل أبي الأصبغ الجياني قاضي طنجة ومكناس وغرناطة المتوفى سنة 486هـ/1093م. وتأتي

أهمية هذا المصنف كون صاحبه كان على إطلاع مباشر بالقضايا التي كان يحياها المجتمع الأندلسي من موقع المناصب التي شغلها وعلى رأسها القضاء.

توجد لهذا المصنف مجموعة من النسخ المخطوطة في عدد من المكتبات بالمغرب الأقصى نشير إلى بعضها، ففي الخزانة العامة بالرباط تتوفر نسختين واحدة تحت رقم: د 1728، وأخرى تحت رقم: 838 ق. أما في مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء فتتوفر على نسختين كل نسخة في جزأين، واحدة تحت رقم: 372-1 ، تتألف من 32 ورقة، وهي ضمن مجموع تم تصويره عبر الميكروفيلم عن نسخة الخزانة العامة 838 ق، وهذه النسخة مبتورة الأول والآخر، وذكر فيها أن تاريخ النسخ يعود إلى سنة 690هـ/1291م وهي تتضمن الجزء الأول . الجزء الثاني تحت رقم: 372- 2، ويتألف من 30 ورقة. أما النسخة الثانية فالجزء الأول منها تحت رقم: 598 ، ويتألف من 75 ورقة، ويذكر فيها أن بداية التأليف يعود إلى سنة 472هـ/1079م. أما الجزء الثاني فيحمل نفس الرقم، وهو استمرارية للجزء الأول ويتألف من 169 ورقة.

لقد تم نشر نص الإعلام بنوازل الأحكام لأول مرة من قبل الباحثين التهامي الزموري وحليمة فرحات، في مجلة Hesperis Tamuda ، حيث اقتصر هذا النص على جزء الاحتساب، مع تقديم للبروفسور كلود كاهن (Claude cahen) [2] .وأعتقد أن ثمة أجزاء أخرى تم نشرها في ذات المجلة لكنني لم أتمكن من الإطلاع عليها.وأشير أن التوهامي الزموري خصص لهذا المخطوط دراسة لنيل دبلوم الدراسات العليا بجامعة السربون.

و تمت الاستفادة من هذا المصنف من قبل عدد من الباحثين نذكر منهم محمد عبد الوهاب خلاف في رسالته للدكتوراه من جامعة القاهرة بعنوان" قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي/ الخامس الهجري"، ولقد نشرت في تونس من قبل الدار التونسية للنشر سنة 1974، والباحثة فائزة حمزة في رسالتها للماجستير والموسومة ب:" دور المرأة الأندلسية في الحياة العامة من الفتح حتى نهاية الخلافة الأموية 92- 422هـ/711- 1031م".والتي ناقشتها في جامعة الموصل سنة 1989، ثم توالت بعد ذلك الاستفادة من هذا المصنف النفيس.

ولقد تمكن الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف من استغلال مخطوط الأحكام الكبرى من خلال استخراج مجموعة من الوثائق تحمل طبيعة واحدة، والإقبال على دراستها وتحقيقها، وأصدرها في مجموعة من الكتب، ولقد راجعها وقدم لها كلا من الدكتور محمود علي مكي والمستشار مصطفى كامل إسماعيل، وبذلك قدم خدمة جليلة للباحثين في تاريخ الأندلس، ما أمكنني من الوقوف عليها أربعة كتب هي: وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس [3]، وهو في 144 صفحة.ووثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس[4]، وهو في

112صفحة.وثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس[5]، وهو في 168 صفحة.ووثائق في شؤون الحسبة في الأندلس، طبع من قبل المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة سنة 1985.

وطبع هذا الكتاب كاملا لأول مرة سنة1997م بعنوان ديوان الأحكام الكبرى(النوازل والأعلام لابن سهل) ، من قبل شركة الصفحات الذهبية بالمملكة العربية السعودية، وحققه المحامي رشيد النعيمي.

المصنف الثاني من حيث الأهمية والتسلسل الزماني هو فتاوى ابن رشد المتوفى سنة 520ه/1126م، ومن حسن الحظ أن هذا الكتاب تم تحقيقه في إطار دراسة أكاديمية في شكل أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإسلامية، ونالت درجة مشرف جدا سنة 1986، من قبل الباحث المختار بن الطاهر التليلي وذلك في ثلاثة أسفار ضخمة[6]. جاءت هذه الدراسة غاية في الدقة توخى فيها صاحبها شروط المنهجية في التحقيق بما في ذلك المقابلة بين النسخ.

وقبل هذا التتويج كانت هناك محاولات سابقة من قبل الدكتور عبد العزيز الأهواني الذي نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع، الجزء الأول، خمسة نصوص من نوازل ابن رشد، وكان ذلك سنة 1958 بعنوان مسائل ابن رشد. ثم تبعه الدكتور إحسان عباس، الذي نشر في مجلة الأبحاث اللبنانية، الجزأين 3و4 من السنة 22 بتاريخ ديسمبر 1969، 33 نازلة بعنوان نوازل ابن رشد. كما ألف الأستاذ الحبيب التوجكاني رسالة جامعية بعنوان:" تحقيق مسائل ابن رشد الجد"[7]

وتختزن فتاوى ابن رشد الكثير من المعلومات التي تتصل بحياة الناس وشؤونهم اليومية سواء بالمغرب أو الأندلس لا سيما في العهد المرابطي.[8] وهي معروضة حسب النسخ في ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى، تضم ما اشتملت عليه نسخة باريس، وتتألف من 555 فتوى. المجموعة الثانية، وهي ضمن الملحق الأول، وتضم ما انفردت به نسختا تونس والرباط، وعدد فتاويها 10فتاوى.المجموعة الثالثة، وهي ضمن الملحق الثاني، وتضم الفتاوى التي لم تتعرض إليها النسخ الثلاث، وعددها 101 فتوى، وهي مبثوثة في مجموعة من المصادر. ونشير على أن عرض هذه الفتاوى لم يتقيد بالقضايا أو الموضوعات، وإنما جاء حسبما أظن بالنظر إلى تاريخ ورود الأسئلة على القاضي.

ومن السباقين في تدوين النوازل الفقهية في المغرب، أبو عبد الله محمد بن القاضي عياض، الذي جمع فتاوى والده وأسئلتها، وأضاف لبعضها في بعض الأحيان ما يشابهها من فتاوى القيروانيين والأندلسيين وغيرهم، وأطلق على هذا المنتخب اسم "مذاهب الحكام في نوازل الأحكام"، وتتوفر الخزانة العامة بالرباط على نسخة مخطوطة منه تحت رقم 4042 في 78 ورقة. ولقد نشر هذه النوازل الدكتور محمد بن شريفة، حيث ذيل بها كتاب التعريف بالقاضي عياض، والذي قامت وزارة الأوقاف المغربية بنشره.[9]

وهناك كتاب مغربي آخر في النوازل له أهميته، ألا وهو "أجوبة أبي الحسن الصغير" علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي نزيل فاس، والمتوفى بها سنة 719ه/1319م. ولقد قام تلميذه ابن أبي يحيى إبراهيم بن عبد الرحمان بن أبي بكر التسولي نزيل فاس والمتوفى بها بعد سنة 748ه/1347م بجمعها. ثم عمد إبراهيم بن هلال بن علي الصنهاجي السجلماسي ت 903ه/1497إلى تصنيفها وتبويبها، وأطلق عليها عنوانا آخر هو " الدر النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير"، وتم طبعه طبعة حجرية بفاس سنة 1901م.(10)

وهناك مؤلف أندلسي مهم تم طبعه، وهو كتاب فتاوى الإمام الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأندلسي ت 790ه/1388م، والذي قام محمد أبو الأجفان بتقديمه وتحقيقه، والعمل على جمع هذه الفتاوى التي كانت موزعة على عدد من المصادر ومن أهمها المعيار المعرب، والحقيقة أن الشاطبي لم يخلف لنا كتابا بهذا العنوان، وإنما اهتمامات المحقق هي التي حدت به إلى جمع فتاويه المبثوثة في عدد من المصادر، والعمل على تحقيقها وطبعها لدى مطبعة طيباوي للطبع والنشر بالجزائر، وإن تاريخ الطبعة غير مذكور.

ومن أهم المصنفات الفقهية في حقل النوازل، كتاب البرزلي أبي القاسم بن أحمد بن محمد البلوي القيرواني التونسي المتوفى سنة 844ه/1440م، والذي يحمل عنوانين، واحد باسم الحاوي، وهو ما تمكنت من الإطلاع عليه في شكله المخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة، لا سيما الجزأين الثالث الذي هو تحت رقم 3273، والجزء الرابع الذي يحمل رقم 3274. أما العنوان الثاني فهو جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، المعروف اختصارا بفتاوى البرزلي. ولقد طبع هذا المصنف لدى دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 2002م طبعة أولى في مجموعة من المجلدات، وحقق من قبل مجموعة من الباحثين، فالجزء الخامس مثلا قدم له وحققه محمد الحبيب الهيلة، وألاحظ على هذا المحقق وقوعه في عدة هفوات أثناء عرضه لبعض النصوص بسبب عدم استعماله لكل النسخ المخطوطة المتوفرة لا سيما نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية.

والبرزلي يعرض كتابه مصنفا إلى عدد من المسائل، فعلى سبيل المثال تضمن الجزء الرابع المخطوط: القسمة، والشفعة، والغصب، والاستحقاق، والوديعة، والعارية، والعمرى، واللقطة، والحسبة، والهبة، والصدقة، والوصايا، والعتق، والتركة، والولاء، والمواريث، والدماء، والحدود، والجنايات، والعقوبات، والسرقة، والحرابة، والمرتدين، وأهل الأهواء، والأشربة. والبرزلي لا يعرض وجهة نظره من القضايا التي تعرض عليه فحسب، بل يستأنس بمواقف مختلف فقهاء المذهب المالكي الذين سبقوه، أو المعاصرين له.

إن كتاب البرزلي يحمل معلومات في غاية الأهمية عن مجتمع المغرب الإسلامي في النصف الأول من القرن التاسع الهجري، وكان هذا المصنف محل توظيف من قبل عدد من

الباحثين المهتمين بهذا النوع من الدراسات، وذلك حتى قبل أن يحقق الكتاب، أذكر منهم الباحث سعد غراب الذي قدم مداخلة في الملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب المنعقد في وهران أيام 26و27و28 نوفمبر 1983، بعنوان:" موقف الفقهاء المغاربة من المجموعات الريفية خاصة من خلال نوازل البرزلي".(11) وما من شك أن الاستفادة منه في الدراسات الأكاديمية أكبر لا سيما في تحضير رسائل الماجستير والدكتوراه.

وهناك مصنف آخر له أهميته في هذا الباب، وإن كان أقرب منه لكتب الحسبة من كتب النوازل، وهو كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني التلمساني المتوفى سنة 871ه/1466م، والذي حققه علي الشنوفي، ونشر ضمن نشرية الدراسات الشرقية في المجلد 14 لسنة 1965- 1966، الصادرة بدمشق سنة 1967. وعلى الرغم من أهمية هذا المصنف إلا أنه قليل الاستعمال، وهو في حاجة إلى إعادة نشر في كتاب مستقل.

ومن بين علماء المغرب الأوسط الذين خلفوا لنا كتابا قيما في هذا الباب المازوني أبو زكريا يحيى بن موسى بن عيسى بن يحيى المغيلي المتوفى عام 883ه/1478م، وهو بعنوان" الدرر المكنونة في نوازل مازونة "يوجد بالمكتبة الوطنية مخطوطا في جزأين، الجزء الأول تحت رقم: 1335، والجزء الثاني تحت رقم: 1336، ولقد قام الدكتور مختار حساني بتحقيقه مؤخرا. وأتمنى أن يتمكن الباحثون من اقتناء هذا الكتاب، والعمل على استغلاله لتسليط الضوء على مجتمع المغرب الأوسط وبخاصة خلال القرن التاسع الهجري(الخامس عشر الميلادي).

والمازوني هو الآخر لا يعرض في كتابه فتاويه فقط، وإنما فتاوى عدد من فقهاء المغرب الإسلامي، ومنهم مجموعة لا بأس بها من فقهاء المغرب الأوسط، ويستعرض حول القضية الواحدة آراء عدة فقهاء، ويبدي وجهة نظره من المسائل المطروحة عليه.

وآخر مصنف أحاول أن أسلط عليه بعض الأضواء، هي الموسوعة الفقهية لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى سنة 914ه/1508م، والموسومة ب:" المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب"، خرجه مجموعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، وطبع لدى دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1401ه/1981م في ثلاثة عشر مجلدا، المجلد الأخير خصص للفهارس.

تكمن أهمية هذه الموسوعة الفقهية أن صاحبها جاء متأخرا، وعمل على جمع فتاوى الفقهاء الذين سبقوه أو المعاصرين له، وفي مختلف القضايا، وشملت اهتماماته كل الغرب الإسلامي أي المغرب والأندلس، فجاءت تلك الموسوعة كاملة متكاملة، وحقلا خصبا لدراسة مجتمع الغرب الإسلامي من مختلف وجوهه.

ويشير الدكتور محمد المنوني إلى الأهمية التوثيقية لهذا المصدر بأنه: " يختزن مستندات تسد فراغات في تاريخ المغرب الوسيط، فيحتفظ بأسماء مجموعة من الأعلام المفتين وغيرهم، وبينهم من لا يعرف إلا من خلال المعيار، أو يعرف اسمه ناقصا فيأتي ـ كاملا ـ بهذا المصدر. هذا إلى وثائق قضائية يستخرج منها أسماء القضاة والعدول والأسر والخطط، فضلا عن شذرات من سجلات الأحكام، وسير المؤسسات الاجتماعية والثقافية، إلى بعض التراجم والأحداث، وعلاقات المغرب بالأندلس الإسلامية والمسيحية." (12)

والحقيقة أن كتاب المعيار لا يخدم تاريخ المغرب الأقصى فحسب، وإنما يتعداه إلى تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس برمته، اعتمد فيه صاحبه على منهج في التأليف أشار إليه في مقدمة كتابه بقوله:" وبعد فهذا كتاب سميته بالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكامنه، لتبدده وتفريقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به، ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر، ورجوت من الله سبحانه أن يجعله سببا من أسباب السعادة، وسننا موصلا إلى الحسنى والزيادة، وهو المسؤول عز وجل في أجزل الثواب، وإصابة أصوب الصواب".(13)

لقد ظل المعيار المعرب مصدرا أساسيا لا مندوحة للباحثين من الرجوع إليه لكتابة تاريخ الغرب الإسلامي، لا سيما في قضايا الاقتصاد والمجتمع، والحياة الثقافية والفكرية. ومن الدراسات التي تمكنت من الإطلاع عليها المداخلة التي شارك بها الباحث محمد حسن في الملتقى الثالث لتاريخ وحضارة المغرب المنعقد في نوفمبر 1983 بوهران، والتي تحمل عنوان:" الريف المغربي في العصر الوسيط، مدخل لدراسته من خلال نوازل معيار الونشريسي".(14) كما أن الباحث الدكتور عبد الواحد ذنون طه ركز في المقال الذي نشره بالمجلة العربية للثقافة، العدد السابع والعشرون، سبتمبر 1994، والمعنون ب:" كتب الفتاوى مصدرا للتاريخ الأندلسي" على كتاب المعيار، وأبرز أهميته لدراسة التاريخ السياسي، و الحياة الاجتماعية، والأحوال الاقتصادية، والأوضاع الثقافية، والشؤون الحربية بالأندلس الوسيطية. (15)

كما أن الدكتور كمال السيد أبو مصطفى ألف كتابا جعل عمدته الأولى فيه على معيار الونشريسي، وهو" جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي"، نشر مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997م. وللدكتور العبودي جاسم مقال في عدة أقسام منشور بمجلة دعوة الحق بعنوان:" الأحباس من خلال كتاب المعيار المعرب للونشريسي".(16)

وإن الدراسات والأبحاث المعتمدة أو المرتكزة أساسا على المعيار هي عديدة ولا يمكنني أن آتي على ذكرها جميعا.

إن كتب الفتاوى على أهميتها لا نعتقد أنها تقدم للباحثين معلومات جاهزة ودون مشقة، بل إن البحث فيها ليعد من أصعب البحوث مقارنة بغيرها من المصادر، فهي تتطلب الكثير من الصبر والتروي بسبب ضخامة المادة التي تقدمها، وصعوبة استغلالها في بعض الأحيان، إما لعدم ذكر صاحب النازلة، أو لذكر اسمه مختصرا مما يتعذر التحقق من هويته، وبالتالي عدم القدرة على التأريخ للنازلة، وغيرها من الصعوبات الموضوعية والمنهجية.

وفي الأخير أذكر عناوين بعض الدراسات التاريخية الحديثة المنطلقة من النوازل أساسا لها، أو المعتمدة عليها، من ذلك مثلا أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث محمد فتحة بعنوان " النوازل الفقهية: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي(من القرن 6 إلى 9ه/12- 15م)" من جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، الأطروحة كانت بإشراف محمد حجي، ونوقشت سنة 1996، وطبعت لدى دار المعارف الجديدة، الرباط سنة 1999، وهي تقع في 455 صفحة.

كما صدر مؤخرا كتابين في هذا الحقل من الدراسات، الأول بعنوان " الفتاوى والتاريخ- دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل" للدكتور محمد المختار ولد السعد، الكتاب صدر عن دار الغرب الإسلامي، ببيروت. والثاني بعنوان" العلاقات الاجتماعية من خلال النوازل الفقهية بالمغرب" للأستاذ الباحث المغربي إدريس كرم، وهو المسؤول الثقافي والإعلامي في رابطة علماء المغرب، الكتاب يقع في 244 صفحة.

إن كتب النوازل جاءت لتسد فراغا طالما أرق الباحثين في التاريخ الوسيط الإسلامي، من خلال قيمة وضخامة المعلومات التي تختزنها، وما على المهتمين إلا الإقبال على استغلالها شرط أن يتسلحوا بالمنهجية اللازمة، كما تقع على عاتق الباحثين مسؤولية أخرى وهي تحقيق ما لا يزال منها مخطوطا، وأتمنى أن يتم ذلك في أفواج عمل تضم المؤرخين والفقهاء واللغويين حتى يكون التحقيق أسلم والفائدة أعظم، والله الموفق إلى صالح الأعمال.

الهوامش:

1 - عبد الواحد ذنون طه:" كتب الفتاوى مصدرا للتاريخ الأندلسي" **المجلة العربية للثقافة**، العدد27، ربيع الأول 1415ه/سبتمبر1994م، ص 94.

2 -Thami AZEMMOURI et Halima FERHAT:"Les nawazil d'ibn sahl, section relative a l'ihtisab, 1ere partie: Introduction, texte arabe et bibliographie" ***revue Hesperis Tamuda***, vol 14, année 1973, p p5-107.

3 - المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1980.

4 - المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1980.

5 - المطبعة العربية الحديثة، القاهرة،الطبعة الأولى، 1981.

6 - دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1407ه/1987م.

7 - محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، الجزء الأول من الفتح إلى نهاية العصر الحديث، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب،1404ه/1983م، ص 32.

8 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

9 - المرجع نفسه، ص 33.

10- نفسه، ص 80- 81.

11 - ***Le monde rurale maghrébin. Communautés et stratification sociale***. Office des publications universitaires. Alger. Tome 1, pp 82 -90.

12 - محمد المنوني، المرجع السابق، ص 128.

13 - الونشريسي أبو العباس أحمد، **المعيار**، الجزء الأول، طبعة 1401ه/1981م، ص 1.

14 - Le monde rural. Op.cit. pp91- 118.

15 - يمكن العودة إلى المقال: ص ص 94 – 116.

16 - القسم الأول، العدد 338، السنة 1998، ص ص 48- 67.